



## مشاورات أصحاب المصلحة من أجل الاستعراض الإقليمي لأفريقيا لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

### المجال المواضيعي 4: "تحسين صنع السياسات والمناقشات العامة القائمة على القيمة والقائمة على الأدلة وتعزيز التعاون في مجال الهجرة"

الثلاثاء 6 يوليو 2021، 10-12 صباحا (بتوقيت جرينتش) جلسة على الإنترنت (زووم)

المقرر: حكيمة هايتار

#### مقدمة

1. وتماشيا مع الالتزامات الواردة في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بما في ذلك المبدأ التوجيهي المتمثل في "نهج المجتمع بأسره" إزاء تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة ومتابعته واستعراضه، واستعدادا لأول استعراض إقليمي أفريقي لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في آب/أغسطس 2021، عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة ولجنة الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع الشبكة الوطنية المتحدة للهجرة، مشاورات مشتركة بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن المجال المواضيعي المتمثل في "تحسين صنع السياسات القائمة على القيمة والقائمة على الأدلة والمناقشة العامة وتعزيز التعاون بشأن الهجرة" لضمان مشاركة شفافة وشاملة ومتنوعة وذات مغزى لأصحاب المصلحة أثناء عملية المراجعة.
2. وبمشاركة مختلف أصحاب المصلحة، كان الاجتماع الإلكتروني الذي نظم يوم الثلاثاء 6 يوليو 2021 في الفترة من 10 إلى 12 بتوقيت جرينتش مشاورات شاملة ومتعددة أصحاب المصلحة. وقد ساهم في المناقشة مائة مشارك، بما في ذلك منظمات المغتربين، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والمنظمات التي يقودها الأطفال والشباب، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والنقابات العمالية، وما إلى ذلك.
3. وركزت هذه المشاورة التي أجراها أصحاب المصلحة على أهداف الاتفاق العالمي للهجرة المتعلقة بالبيانات والأدلة، ولا سيما:

- الهدف 1 من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة: جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة
- الهدف 3 من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة: تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة
- الهدف 7 من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة: معالجة أوجه الضعف في الهجرة و الحد منها
- الهدف 17 من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة: القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على التصورات العامة عن الهجرة
- الهدف 23 من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة: تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

4. وكان الغرض من المشاورة هو جمع أصحاب المصلحة معا من أجل: (أ) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ المجالات المواضيعية التي تركز على البيانات و الأدلة من الاتفاق العالمي للهجرة والتي تشمل الأهداف 1 و 3 و 7 و 17 و 23؛ و(ب) تحديد التحديات والفرص والثغرات والقضايا الناشئة الرئيسية، ومناقشة التحديات والفرص؛ (ج) تحديد الممارسات الجيدة الراسخة والناشئة والدروس المستفادة؛(د) تحديد الاحتياجات من الموارد واحتياجات بناء القدرات و(هـ) صياغة توصيات لاجتماع الاستعراض القاري للاتفاق العالمي للهجرة الذي سيعقد في 31-1 أيلول/سبتمبر 2021.
5. وتألقت المشاورة من جلسة عامة افتتاحية، تلاها ثلاثة عروض تليها أسئلة وأجوبة بشأن مواضيع سبق تحديدها.

6. بدأت المشاورة بملاحظات ترحيبية من السيد داميان جوسليم، من المنظمة الدولية للهجرة، غرب ووسط أفريقيا، رئيس وحدة البيانات والبحوث، والسيدة كريستينا ميجو، من المنظمة الدولية للهجرة، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مسؤولة الاتصال الإقليمي والسياسات العليا
7. السيد داميان جوسليم، من المنظمة الدولية للهجرة، هيأ المشهد للمشاورة وتناول جدول أعمال اليوم.
8. وأكدت السيدة كريستينا ميجو، من المنظمة الدولية للهجرة، أن البيانات جزء بارز من الاتفاق العالمي للهجرة للسياسات القائمة على الأدلة وخطاب عام مستنير بشأن الالتزامات مع مرور الوقت. وسردت التقدم الذي أحرزته القارة من حيث البيانات. في عام 2009، تم اعتماد الميثاق الأفريقي للإحصاء. في عام 2010، تم تطوير استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمواصلة الإحصاءات في أفريقيا كجزء من إنشاء معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء. في عام 2020، تم استضافة المنتدى الدولي لإحصاءات الهجرة في القاهرة، وفي عام 2021، تم إطلاق شبكة بيانات الهجرة الأفريقية التي تعزز التبادل القاري للممارسات الجيدة بشأن قضايا بيانات الهجرة. على المستوى الوطني، قامت كينيا بتوحيد إجراءات التشغيل المتعلقة ببيانات الهجرة ووضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم لمشاركة البيانات وتبادلها ونشرها. تونس لديها المرصد الوطني للهجرة. على الرغم من وجود هذه المراكز، إلا أن جمع البيانات في القارة لا يزال يمثل تحديًا.
9. السيدة سارة كارل من المنظمة الدولية للهجرة، غرب ووسط أفريقيا، مسؤولة الاتصال الإقليمي والسياسات وجهت المشاركين في عملية مراجعة الاتفاق العالمي للهجرة، وأعطت خلفية الاتفاق العالمي للهجرة وأبرزت ما ساهمت فيه المناقشة. واستعرضت مبادئ الاتفاق العالمي للهجرة فضلا عن اهدافه 23. وشددت على أن المشاورة كانت فرصة لمناقشة التقدم الذي أحرزه الاتفاق العالمي للهجرة، وكذلك للحوار، وتبادل الخبرات، وتحديد الأهداف المشتركة وتعميق التعاون الدولي من أجل تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة. كما سلط الضوء على كيفية ترابط المشاورات، حيث ستغذي مناقشات اجتماعات المراجعة القارية وستتم مناقشة جميع المراجعات من المراجعات الإقليمية المختلفة على المستوى العالمي من قبل الدول الأعضاء بالمنتدى الدولي لاستعراض الهجرة في أيار/مايو 2022. كما تم تشجيع الدول الأعضاء على تقديم تقارير تطوعية عن التقدم المحرز في تحقيق الاتفاق الدولي للهجرة. وقدم 16 بلدا من القارة تقاريرهم. ولضمان الشفافية، تتوفر التقارير أيضا على الإنترنت على موقع شبكة الامم المتحدة للهجرة. كما ان شبكة الامم المتحدة متاحة ايضا لدعم الدول الأعضاء وهي متاحة الآن على المستوى الإقليمي والقطري حيث هناك 22 دولة بطل منها 8 من القارة.<sup>321</sup>
10. وأخيرا، عرض السيد وليام موهاوفا، رئيس قسم الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية بالمركز الأفريقي للإحصاء، حيث تناول الأهداف الخمسة المتعلقة بالبيانات. وأبرز أن بيانات الهجرة في القارة أصبحت متاحة بشكل متزايد. وبذلت الحكومات جهودا متضافرة لضمان جمع بيانات التعداد السكاني عن الهجرة. وتتيح هذه البيانات قياس مستويات الاتجاهات. على الرغم من أن البلدان لن تكون قادرة على جمع هذه البيانات في جولة تعداد عام 2020 بسبب الكوفيد 19. والامل أن يقوم ما لا يقل عن ثلثي الدول بجمع هذه البيانات. هناك أيضًا تحرك لإجراء مسوحات الهجرة، على غرار الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية العالمية لضمان جمع المزيد من المعلومات المتعمقة. هناك أيضًا مناقشات للعمل بشكل وثيق مع مكاتب الشؤون الداخلية / الشؤون الداخلية لاستخدام البيانات الإدارية في موانئ الدخول والخروج لتحويلها إلى إحصاءات. مع توفر البيانات الحالية، يمكن قياس مستويات الهجرة وكذلك الفروق والاتجاهات. هذه البيانات كافية لصياغة السياسات (من هم المهاجرون، ومن أين أتوا وما هي التغييرات بمرور الوقت). تبحث الحكومات أيضًا في متطلبات إحصاءات الهجرة (البيانات التي يمكن أن تظهر مساهمة المهاجرين في بلدان المنشأ والمقصد) مع التكامل مع الإدارات الاقتصادية. توليد أدلة على مؤشرات العمالة الأفريقية لفهم الطلب والعرض المستقبلي للعمالة. حاليا غالبية الهجرة في القارة هي من أجل الاقتصاد والعمالة، والقارة لديها الآن القدرة على توليد هذا الدليل. من خلال مجموعة البيانات الحالية المتاحة، يمكن أيضًا توليد المساهمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمهاجرين. كما تدعم المفوضية الاقتصادية الدول الأعضاء من أجل: جمع إحصاءات الهجرة وتشجيعها على تطبيق المعايير التي

<sup>1</sup> تشاد وجزر القمر ومصر وإثيوبيا وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وكينيا وليسوتو وليبيا ومالي وملاوي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا وسيراليون وأوغندا وزامبيا.

<sup>2</sup> <https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/africa>

<sup>3</sup> تشاد، إثيوبيا، غانا، غينيا بيساو، كينيا، المغرب، نيجيريا والسنغال.

وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة / شعبة إحصاءات في الأمم المتحدة لضمان إمكانية مقارنة إحصاءات على مستوى القارة وعلى المستوى العالمي ؛ كما تشجع المفوضية الدول الأعضاء على إدراج اللاجئين الموثقين والمهاجرين وغير المواطنين في بيانات التعداد إحصاءات الهجرة الأخرى. الاستثمار في جمع البيانات وبناء المعرفة حول إحصاءات وبيانات الهجرة. تحويل الطريقة التي يتم بها جمع البيانات باستخدام التكنولوجيا. تمتلك إفريقيا إمكانات التكنولوجيا المبتكرة عند جمع البيانات كما رأينا خلال فترة الكوفيد 19. أجرت اللجنة مسوحات مترددة بشأن اللقاحات ويمكن استخدام نماذج مماثلة لجمع البيانات المتعلقة بالمهاجرين. يعد جمع البيانات الضخمة أيضًا إمكانية من خلال استخدام الأجهزة المحمولة ، والتعداد الرقمي، وكذلك البيانات المستندة إلى الإنترنت مثل صور الأقمار الصناعية. واختتم حديثه بالتأكيد على أنه مع ابتكار إفريقيا وتحديثها ، يزداد توافر البيانات.

### الموضوع 1 توافر البيانات، وتصنيفها، واستخدامها (الهدفان 1 و 3 من أهداف آلية التنسيق العالمي)

11. - السيدة كارولين نغونغزي، من صندوق الأمم المتحدة للسكان، الرئيسة بالنيابة والمسؤولة عن مكتب تمثيل الصندوق لدى اللجنة الأفريقية في السودان وهيئة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، إثيوبيا، شاركت على أرض الواقع تجربة السودان فيما يتعلق بكيفية استخدام البيانات في صنع السياسات. وناقشت أولويات الحكومة التي تتمثل في تحقيق السلام الشامل والاستقرار وتحسين الحالة الاقتصادية باعتبارها أحد الأسباب الجذرية للهجرة. وناقشت كذلك الحالة الأخيرة التي يتعامل معها البلد فيما يتعلق بالتدفق الكبير من إثيوبيا. وسلطت الضوء على أن البلد هو طريق عبور رئيسي للمهاجرين المسافرين نحو الشرق الأوسط. وشددت على التقدم الذي أحرزه السودان وفقا للأهداف المختلفة، وأدرجت كل هدف من الأهداف مع التقدم المحرز. في إطار الهدف 1: جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة. أطلق السودان مركز الخرطوم للعمليات الإقليمية لجمع بيانات الهجرة التي هي شراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. تحت الهدف 3 تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة ، أعيد تشكيل المجلس الأعلى للهجرة والوجود الأجنبي في السودان مؤخرا برئاسة وزير مجلس الوزراء لضمان تبادل المعلومات لجميع مراحل الهجرة. تحت الهدف 7: معالجة اوجه الضعف في الهجرة والحد منها. ولدى السودان الآن لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر أنشئت بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2012 و عدلت في شباط/فبراير 2021 لتشمل مجالات إضافية تتعلق بالاتجار بالبشر وحماية الضحايا. الهدف 17: القضاء على جميع اشكال التمييز و تعزيز الخطاب العام المستند الى الأدلة من اجل التأثير على التصورات العامة عن الهجرة . السودان لديه لجنة وطنية لمكافحة التطرف و لدعم الأنشطة المتعلقة بالتنوع، وتشكيل التصورات، والوقاية والحماية من التطرف. وفي إطار الهدف 23: تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. لدى السودان آلية وطنية لتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة والنظام والتنظيم، وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، نظمت ورشة عمل وطنية في فبراير 2021 لتنفيذ المراجعة الوطنية للميثاق العالمي. كما التزمت الحكومة الانتقالية بجميع الاتفاقيات والاتفاقات الدولية التي وافقت عليها البلاد الاتفاق العالمي للهجرة. ويعمل الصندوق بشكل وثيق مع الحكومة، وقد اشترك مع وزارة شؤون المرأة وغيرها من الكيانات لتعزيز النظام الصحي، ولا سيما خلال فترة التدفق من منطقة تيغري في إثيوبيا. حتى مايو/أيار 2021، حيث فر نحو 70,319 لاجئًا إثيوبيا إلى السودان. وفيما يتعلق بالتحديات، تحدثت السيدة نغونغزي عن التمييز والاستغلال والإساءة، ولا سيما للنساء والفتيات المهاجرات، أثناء رحلتهم وعند وصولهن إلى السودان. وذكرت عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة يمكن استخدامها لفهم التفاوتات بين الجنسين لدعم وضع السياسات بشأن الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية الجنسية وتوفير إمكانية الحصول عليها. كما أن هناك نقصا في بيانات الهجرة لدعم تصميم برامج لتدفق المهاجرين إلى السودان. أنهت عروضها ببضع توصيات لعملية المراجعة للسودان:

- a) تعزيز القدرات الوطنية على البيانات المصنفة عن الهجرة من خلال المكتب المركزي للإحصاء والمؤسسات الأخرى ذات الصلة. وهذا من شأنه أن يدعم وضع السياسات وتصميم البرامج ذات الصلة للمهاجرين؛
- b) أن تقوم الحكومة الانتقالية في السودان بالدخول في حوار شامل مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات السياسية والشتات والتشريعات وغيرها من أصحاب المصلحة لسد الفجوة بين الأدلة والسياسات؛

مساهمات المشاركين

12. تبادل المشاركون خبراتهم بشأن البيانات الواردة من المنطقة. وفي شمال أفريقيا، أشارت السيدة روسي، عن المنظمة الدولية للهجرة، إلى صعوبة مشاركة الحكومات للبيانات، حيث ينظر إليها على أنها قضية حساسة ومسألة أمن قومي.

## الموضوع 2 التنوع والشمول والضعف والتماسك الاجتماعي (الهدفان 7 و17 من أهداف آلية التنسيق العالمي)

13. 10 - تحدث السيد بلاماه جالو، المنسق الإقليمي من شبكة رابطة ترانسهمانس، ومقرها غرب وسط أفريقيا، عن البيانات التي جمعت عن النقل عبر الحدود في منطقة الساحل والبلدان الساحلية لغرب أفريقيا. واعتمدت هذه المنظمات، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، أدوات لتتبع تنقل الرعاة، لإبلاغ السياسات العامة وتجنب النزاعات. لقد عملوا مع قادة المجتمع لتحديد نقاط الدخول / العبور للرعاة وأنشأوا أداة تتبع الترحيل، والتي تنقسم إلى طريقتين رئيسيتين لجمع البيانات. (1) رسم خرائط الرعاة: كان رسم خرائط مواقع الرعاة مهمًا بشكل خاص في بداية جائحة كوفيد 19 حيث أدت القيود المفروضة على التنقل في غرب ووسط إفريقيا إلى وضع الرعاة الذين تقطعت بهم السبل وماشيتهم. أبلغت أداة جمع البيانات هذه الشركاء والحكومة بوضع الرعاة في جميع أنحاء غرب إفريقيا. (2) مراقبة التدفق: في ظل نقص البيانات الكمية المتاحة في العديد من البلدان حول تدفقات الترحال، استخدمت الإدارة القائمة على النتائج أداة لجمع البيانات عن الرعي والرعاة وأخذت هذه المعلومات إلى صانعي القرار. البيانات مفيدة أيضًا لإدارة النزاعات بين الرعاة / المزارعين في المنطقة. هاتان الأداتان مجرد بداية حيث تستمر الشبكة في العمل على البيانات لإدارة الترحيل. المرحلة الثانية من هذه الأداة هي نقل الأداة إلى مستوى المجتمع واستخدامها لمزيد من المفاوضات على مستوى المجتمع..

وفيما يلي توصيات السيد جالو:

- تصور العلاقة بين الهجرة، والبشر العابرين وتغير المناخ؛
- اتباع نهج برنامجية قائمة على الأدلة تبرز الصلة بين الهجرة والمجتمعات الرعوية الأكثر تضررا من التنقل في سياق تغير المناخ وانعدام الأمن؛
- الحوار مطلوب على مستوى الأمم المتحدة لتقديم النتائج لأن مفهوم أداة التتبع العابر للحدود لا يزال جديدا؛
- يلزم استمرار جمع الأدلة للهجرة وتأثيرات تغير المناخ على الترحال.

14. ركز السيد نيوي ليبو بوللوران، المدير التنفيذي لقادة الأعمال الأفارقة - الحاضنة للمهاجرين من رواد الأعمال، على الهدفين 7 و17. وأطلع على نتائج دراسة أجريت في عام 2019، فضلا عن مشروع حول ريادة الأعمال للمهاجرين. وكانت الدراسة تضم 962 مهاجرا، وكانت النتائج أن 75 في المائة منهم من الشباب الذين كانوا في حالات استضعاف، و40 في المائة كانوا ضحايا للاتجار والنساء العازيات. وقال إن الأسباب الرئيسية للهجرة للمهاجرين هي الحالة الاقتصادية في بلدانهم الأصلية. وعند الوصول إلى تونس، البلد الذي لا يملك سياسة لاستضافة المهاجرين، من أجل معالجة حالتهم، دخلت المؤسسة في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة في مشروع حاضنة للاندماج الاقتصادي للمهاجرين. و يتنفذ المشروع على مرحلتين؛ '1' الحوار بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات المهاجرين؛ و(2) برامج المتابعة والتدريب للمهاجرين. وقد عمل المشروع حاليا مع 30 مهاجرا وقليل من نقاط ضعفهم. وضمنوا أمنهم الغذائي من خلال بنك للأغذية قبل بدء البرنامج. وقد بدأ بعض أصحاب المشاريع المهاجرين أنشطتهم. ويصبح اندماجهم أسهل بمجرد أن يبدأوا أنشطتهم ويتغير وضعهم من مهاجر في وضعية غير نظامية الى مهاجر نظامي. ويسمح المشروع بإنشاء عدد متزايد من المهاجرين المتكاملين القادرين على التحدث إلى الحكومة بشأن احتياجات المهاجرين. ومن خلال أنشطتهم، يمكنهم جلب الديناميكية الاقتصادية إلى المنطقة و تحقيق نظرة ايجابية تجاه المهاجرين.

وفيما يلي توصيات السيد لوران:

- البيانات مطلوبة لتكثيف المشاريع مع الاحتياجات على أرض الواقع.

## الموضوع 3 بناء القدرات (الهدف من الاتفاق العالمي للهجرة 23)

15. السيدة ليلي بن علي، من STATAFRIC، لجنة الاتحاد الأفريقي (AUC)، رئيسة قسم STATAFRICA و مديرة المرصد الأفريقي للهجرة، وركزت على الهدف من الاتفاق العالمي للهجرة 23. وناقشت دور المركز ودور الإحصاءات في الاتحاد الأفريقي. وأشارت إلى أن بناء القدرات لإنتاج الإحصاءات واستخدامها كان موضوعاً متكرراً لمبادرات الاتحاد الأفريقي. ففي عام 1990، كانت خطة عمل أديس أبابا للتنمية الإحصائية هي التقييم، فضلاً عن النظام الإحصائي الوطني للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ووضع الإطار الاستراتيجي الإقليمي لبناء القدرات الإحصائية في عام 2006. وتقوم جمعية رؤساء دول الاتحاد الأفريقي حالياً بتنفيذ مواءمة الإحصاءات المعتمدة في عام 2018. إن الهيئة هي نتيجة للهدف 2: إنشاء آلية تنسيق فعالة وتنسيق إنتاج إحصاءات الجودة لأفريقيا. وقد أبرز المركز منذ إنشائه أهمية تنظيم أنشطة بناء القدرات بما في ذلك في مجال بيانات الهجرة والإحصاءات. في عام 2019، وبالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة وهيئة الإحصاء السويدية، نظمت STATAFRIC أول مدرسة أفريقية حول إحصاءات الهجرة. وقد عقد هذا الحدث على الإنترنت وحضره أصحاب المصلحة في جميع أنحاء القارة. وتم الاعتراف بالصلة بين العمليات العالمية مثل الاتفاق العالمي للهجرة وبيانات الهجرة. كما تم تنظيم سلسلة من الندوات على شبكة الإنترنت تغطي مواضيع مختلفة تتعلق ببيانات الهجرة التي تم تنظيمها في آخر خميس من كل شهر وستستمر حتى نهاية عام 2021. وهناك الآن شبكة بيانات الهجرة الأفريقية التي تم إطلاقها في نيسان/أبريل من هذا العام، وهي نتيجة لمختلف جهود بناء القدرات التي تبذلها القوات المسلحة الوطنية الأفريقية. وأخيراً، أشارت السيدة علي إلى مركز المرصد الأفريقي التي تكفل الذي أنشأته مفوضية الاتحاد الأفريقي والذي يضمن تآزر الأنشطة ويبني قدرات الإحصائيين في مجال الهجرة وسيتباهاى بالحوار بين المنتج والمستخدم لبيانات الهجرة والذي سيضمن عدم وجود ازدواجية على المستوى الوطني والإقليمي والمستوى القاري. تتمثل مهمة المرصد في التحسين الشامل لإدارة الهجرة في إفريقيا وتزويد القارة ببيانات الهجرة المركزية والمتسقة وفي الوقت المناسب من أجل البحث وصياغة السياسات.<sup>4</sup>

وفيما يلي توصيات السيدة علي:

- من المهم تنسيق أنشطة بناء القدرات على المستوى الوطني والإقليمي والقاري حتى لا تتكرر الجهود المبذولة ؛
- يجب مشاركة الممارسات الجيدة على المستوى القاري لضمان تلبية أهداف الاتفاق العالمي للهجرة ؛
- يجب توسيع قدرات بناء ستارت أفريك لتشمل القارة ، وينصب التركيز حالياً على أربع مجموعات اقتصادية إقليمية؛
- هناك حاجة لتقسيم العمل في مراكز الهجرة الحالية التي تم إنشاؤها لجمع البيانات ،
- تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب لضمان التعلم وتبادل الممارسات الجيدة.

16. تحدث السيد ماسينييسا بن لكحل، وهو صحفي، في تونس عن برنامج صممه المنظمة الدولية للهجرة حول بناء قدرات الصحفيين. وقدمت الدورات التدريبية باللغتين العربية والانكليزية. وتم تدريب الصحفيين على المصطلحات والبيانات القائمة على الأدلة والحاجة إلى الاتساق والدور الهام الذي يلعبه الصحفيون عندما يتعلق الأمر بتناول الهجرة. كما تم وضع ميثاق أخلاقي يستخدم من قبل الصحفيين لتغطية وسائل الإعلام. وتم التشديد على أهمية تدريب الصحفيين على كيفية استخدام البيانات المتعلقة بالهجرة.

وفيما يلي توصيات السيد بن لكحل:

- يجب أن يكون لدى الصحفيين البيانات الصحيحة عند إعداد التقارير، وينبغي أن يخضعوا لتدريب منتظم على بيانات الهجرة.
- وينبغي أن يكون الصحفيون أقل إثارة عند الحديث عن الهجرة، ولكن أكثر واقعية وأن يعترفوا بدورهم في خلق قوالب نمطية حول المهاجرين؛
- الحاجة إلى شبكة عالمية من الصحفيين لتغطية الهجرة.

ملاحظات ختامية:

<sup>4</sup> يتكون من أعضاء الاتحاد الأفريقي، المركبات المحلية وشركاء التنمية

ألقت السيدة لورنزا روسي ، المنظمة الدولية للهجرة ، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،المسؤولة عن البيانات الإقليمية وتنسيق البحوث ، الملاحظات الختامية ، وأكدت أن البنية التحتية هي أيضًا مفتاح لجمع البيانات ، كما تم اختبار جمع البيانات عن بُعد خلال فترة الكوفيد 19. و قدمت أمثلة على الابتكارات التي شاركها المتحدثون. كما طلبت من المشاركين مشاركة مساهماتهم لأولئك الذين لم يتمكنوا من الاتصال بالجلسة حيث سيتم استخدام التقرير كوثيقة خلفية للاستعراض القاري الذي سيعقد في 31 أغسطس و 1 سبتمبر 2021. وذكرت جلسة أخرى حول البيانات للمشاركين للانضمام كحدث جانبي في 26 أغسطس 2021 و اختتمت بتذكير المشاركين بتحسين توافر الإحصاءات المتعلقة بالهجرة للقارة وجهود بناء القدرات التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال ستات افريك ومركز مرصد الهجرة الأفريقي.

السيدة حكيمة الهيثار، مستشارة دولية مستقلة ء مع التركيز على الهجرة ، سلطت الضوء على بعض التوصيات من مختلف المتحدثين. وستقوم بوضع اللمسات الأخيرة على تقرير الاجتماع الذي سيتم تقاسمه مع المشاركين.